

**GRAMMATICAL RULES OF SUBMISSION AND
DELAY BETWEEN FORM AND MEANING**

Amal Yaseen Mohammed

Abstract

The grammatical rules occupied of Arab grammatical thought, because the Arabs were preoccupied with finding a rules for grammatical issues , this was done after the Arabs went out to the country and heard from the Arabs , they found different linguistic issues and settled their grammatical rules that control speech This is what is called by analogy and what rules did not limit by listening to and also preoccupied with the question of the word (form) and meaning . The material of this research is limited to the rules of submission and delay in the nominal and verbal sentences. For example, we found in the nominal sentence that some of the rules for presenting the noun to the beginner were formulated on a formal basis and do not related to the meaning. The rules of actual sentence as the form plays an important role in it, and that the act must be submitted to the actor and other rules mentioned in the board of research, and if we stop the submission and delay in general, we see some of it came formally and this is the rank and see some The other came back and this is about the rhetorical purposes that the speaker wants.

Key Words: Submission and Delay , form , meaning (semantic) , grammatical rules .

الدلالة و الشكلية بين التأخير و التقديم قواعد

محمد ياسين أمال .د

ملخص

لقد شغل التعقيد النحوي حيزاً من الفكر النحوي العربي ، ذلك لأن العرب كان شغلهم الشاغل إيجاد الضابط للمسائل النحوية و تم ذلك بعد أن خرج العرب إلى البوادي و سمعوا من الأعراب و قاسوا على ما وجدوا من المسائل اللغوية فصاغوا قواعدهم النحوية التي تضبط الكلام و هذا ما سمّي بالقياس و ما لم تحدّه القاعدة سموه بالسماع و أيضاً شغلهم مسألة اللفظ (الشكل) و المعنى (الدلالة) و على الرغم من اهتمام أهل البلاغة أكثر من اهتمام أهل الصنعة في هذه المسألة إلا إنها لعبت دور كبير في وضع القواعد النحوية و خير دليل على ذلك (نظرية العامل)، و هذا ما يتناوله البحث ، إذ يحلل القاعدة النحوية الخاصة بالتقديم و التأخير ليصل بنا إلى نتيجة معينة و هي الأصل الذي صيغت عليه هذه القواعد من ناحية الشكل و الدلالة، لذا يمكن

وصف هذه الدراسة تأصيلية تبحث عن الأصل الذي فُعدت لأجله المسائل النحوية و انحصرت مادة هذا البحث على قواعد التقديم و التأخير في الجملتين الاسمية و الفعلية، فقد وجدنا مثلاً في الجملة الاسمية إن بعض قواعد تقديم الخبر على المبتدأ كانت مصاغة على أساس شكلي و لا علاقة للمعنى به، من ذلك تقديم الخبر جوازاً في نحو "قائم أبوه زيد" أو "أبوه منطلق زيد" إذ منع الكوفيون هذا التقديم بحجة الضمير الذي لا يجوز أن يتقدم على ظاهره و هذه المسألة خاصة بالرتبة لذلك فهي شكلية لا علاقة لها بالدلالة، أيضاً مسألة تقديم الخبر وجوباً، إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر و لنفس السبب الذي ذكرناه في الجواز و هو الضمير إذ لا يمكن أن يعود على المتأخر لفظاً و رتبةً .

و نرى مثل هذا فيما يخص قواعد الجملة الفعلية إذ يلعب الشكل دوراً مهماً فيها و من ذلك وجوب تقديم الفعل على الفاعل و غيرها من القواعد التي ذكرت في متن البحث، و إذا ما وقفنا على التقديم و التأخير بصورة عامة نرى البعض منه جاء شكلياً و هذا ما يخص الرتبة و نرى البعض الآخر جاء دلالي و هذا ما يخص الأغراض البلاغية التي يريدها المتكلم .

الكلمات المفتاحية : التقديم و التأخير ، التععيد النحوي ، الشكل ، الدلالة .

المقدمة :

علم النحو من أهم علوم اللغة العربية ، التي شغلت العلماء لكونه الضابط للكلام و الحافظ للعربية فصاحتها و المساعد على تفسير القرآن الكريم لذا كان للنحو و القاعدة النحوية الجزء الأكبر من اهتمام العلماء .

مشكلة البحث :

إن الرأي الغالب في النحو يقول بأنه دلالي (معنوي) لكونه يخدم المعاني و هو دليل عليها فالضمة مثلاً علم الفاعلية ، و الفتحة علم المفعولية ، و الكسرة علم الإضافة و عليه فإن الحركات هي دوال على معاني ، لكن في الحقيقة هناك جزء ليس بقليل من القواعد النحوية التي لا علاقة لها بالمعاني و أساسها شكلي (لفظي) .

هدف البحث :

الوقوف على اصل القواعد التي تخص التقديم و التأخير و تحليلها بالوصول إلى نتيجة معينة و هي إن قواعد النحو قائمة على محورين هما : الشكل و الدلالة .

أهمية البحث :

يُعى هذا البحث بالتقعيد النحوي و هنا تكمن أهميته، إذ لا علاقة له بالتقديم و التأخير كمسألة نحوية، إنما يهتم بالأصل الذي صيغت عليه قاعدة التقديم و التأخير ليبرهن على أن هناك من القواعد ما اعتمدت في صياغتها الشكل و ليس فقط الدلالة .

منهجية البحث :

تسري دراسة مادة البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرض للقاعدة النحوية و يقوم بتحليلها ليصل إلى نتيجة معينة، رافداً ذلك بالأمثلة القرآنية و الشعرية و المصنوعة، إضافةً إلى آراء النحويين.

هيكل البحث :

ارتأت الباحثة تقسم البحث على مبحثين، تناول الأول قواعد التقديم و التأخير في الجملة الاسمية، ثم تناول الثاني قواعد التقديم و التأخير في الجملة الفعلية، و تفرع داخل كل منهما مطالب تطلبتها الدراسة، ثم ختم بجملة من النتائج التي توصل إليها، تليها أهم التوصيات .

المبحث الأول

الجملة الاسمية

من المسلم به أن الكلام يتألف من كلمات، لا يستطيع المتكلم نطقها دفعة واحدة، لذا لا بد أن يتقدم بعضها ويؤخر بعضها فيكتمل المعنى حين تأخذ الكلمة مكانها في الجملة وقد تأخذ الكلمة الموقع الاصلي لها في التركيب، (أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين، لطفي عمر (بحث منشور): ص49)، وقد يُعدل عن التركيب الاصلي فيقدم المتكلم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم وفقاً لما اقتضته قواعد اللغة؛ وذلك لغرض معنوي، فيرتب المتكلم المعاني في نفسه يقول الجرجاني: "وأما نظم الكلم فليس الامر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبه على حسب ترتيب المعاني في النفس"(دلائل الاعجاز: ص40) ويقول في موضع آخر: "فإذا وجب المعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"(دلائل الاعجاز: ص43)، فتقديم بعض الكلام وتأخير بعضه إنما يكون لعلل بلاغية وأمور معنوية يعينها المتكلم وليس عبثاً (الدلائل النحوية: ص26).

والأصل عند النحاة في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر (شرح ابن عقيل: ج1، ص227، والجملة الاسمية، د-علي ابو المكارم: ص52)؛ لأن النحويين جعلوا للكلام رتبتاً بعضها أسبق من بعض، فإذا أجرى المتكلم تغييراً على موضع المبتدأ والخبر فإنه يخرج بهما إلى باب التقديم والتأخير؛ وذلك لأسباب توجب هذا التغيير، وعلى هذا ستأخذ الجملة الاسمية ثلاثة أنماط في ثلاث مطالب لبيان باب التقديم والتأخير لها:

المطلب الأول: التقديم والتأخير جواراً.

المطلب الثاني: تقديم الخبر وجوباً.

المطلب الثالث: امتناع التقديم .

المطلب الأول: التقديم والتأخير جوازاً :

يجوز عند أمن اللبس أن يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ في نحو (قائمٌ زيدٌ) والأصل (زيدٌ قائمٌ) وزيد لا يكون إلا مسنداً في الجملتين، ونحو (أبوه منطلقٌ زيدٌ) و(قائمٌ أبوه زيدٌ)(الكتاب: ج1، ص127، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ج1، ص213، وشرح ابن عقيل: ج1، ص227) فالكوفيون منعوا هذا التقديم بحجة الضمير، إذ لا يجوز تقديم الضمير على ظاهره، وإذا تقدم الخبر فيجب تقديم ضميره نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ) فالهاء في أبوه التي هي ضمير زيد تقدمت عليه، والبصريون جوزوا هذا التقديم اعتماداً على ما ورد في كلام العرب نحو (في بيته يؤتى الحكم)(الانصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص56، واللباب في علل البناء والاعراب: ج1، ص142) على القياس، وهو أن الخبر يشبه الفعل، وكما يجوز التقديم والتأخير في الفعل فكذلك الخبر(اللباب في علل البناء والاعراب: ج1، ص142)، ونقول: إن المنع على حجة الكوفيين لوجود الضمير، فهي تركيبية تعتمد الرتبة في الجملة، وكون الاسم يجب ان يكون هو المتقدم رتبةً على الضمير. أما حجة البصريين فهي دلالية؛ لانهم استندوا الى ما جاء في كلام العرب واشعارهم وقد تلجأ العرب الى التقديم في كلامها؛ لغرض معنوي دلالي بلاغي، وقد يكون لأغراض أخرى أيضاً كالاهتمام أو التخصيص أو التأكيد أو غير ذلك، فالمعنى المتحصل بتقديم الخبر يختلف عن المعنى المتحصل بتأخيره (الجملة العربية تأليفها واقسامها: ص54)، فقولنا: (أنا عراقي) يختلف عن (عراقي أنا) ففي الأولى دلالة على الاخبار أنني من العراق، وفي الثانية دلالة على التفاخر بهذا الانتماء(شرح ابن عقيل: ج1، ص240)، أما إذا كان التقديم والتأخير قد ورد في كلام العرب واشعارهم لمراعاة القافية والاسجاع(الجملة العربية تأليفها واقسامها: ص54) فلا يكون التقديم في هذه الحالة إلا تركيبياً تماماً .

المطلب الثاني: تقديم الخبر وجوباً:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ فيما يأتي :

أ- إذا كان الخبر من الفاظ الصدارة في الكلام، ويشتمل هنا على الاستفهام، سواء أكان الخبر احد الفاظه، أو كان مضافاً الى اسم استفهام (واللباب في علل البناء والاعراب: ج1، ص144، واللمحة في شرح الملحّة: ج1، ص301 – 302) كقوله تعالى: {أين شركائي} (من سور: النحل: آية 27، والقصص: آية 62، وفصلت: آية 47) ومن المضاف نحو "صبيحة أي يوم سفرك؟"، و"ابن من أنت؟"، فهذه القاعدة إنما استندت الى اساس تركيبى، وهو مراعاة حالة الصدارة في الجملة.

ب- إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على جزء من الخبر(شرح ابن عقيل: ج1، ص243، وشرح الأشموني: ج1، ص203) نحو: (في الدار صاحبها) فإن (صاحب) مبتدأ مؤخر وجوباً؛ لوجود الضمير

(الهاء) العائد على جزء من الخبر (في الدار)، واستناد هذه القاعدة على اساس تركيبى أيضاً، فلو تأخر الخبر لكان الضمير عائداً على المتأخر لفظاً ورتبةً .

ت- إذا كان المبتدأ محصوراً بـ(إلا)، أو (إنما) (النحو الوافي: ج1، ص501، والجملة الاسمية: ص56) نحو: (ما في الدار إلا خالدٌ)، و(إنما في الدار خالدٌ) وقد جاءت هذه القاعدة مستندة الى الدلالة؛ لأن هذا التقديم جاء مراعيًا للمعنى، فلو تقدم المبتدأ لتغيرت دلالة الجملة، ففي الجمل المذكورة أنفاً يتضح من المعنى أن المحصور هو (خالد) على حين لو قلنا (إنما خالدٌ في الدار) لكان المحصور هو (الدار).

ث- أن يكون المبتدأ نكرة محضة وليس هناك مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر عليه، ويجب أن يكون الخبر جملة، أو شبه جملة نحو: (عندك كتابٌ)، أو (على المكتبِ قلمٌ) فلو تقدم المبتدأ هنا لأمكن أن تعد الجملة أو شبه الجملة بعده صفة لا خيراً(اللباب في علل البناء والاعراب:ج1، ص45، والنحو الوافي: ج1، ص501) وهذه القاعدة تركيبية لأنها اعتمدت تركيب الجملة.

ج- إذا كان المبتدأ مصدرًا مؤولاً من أن المفتوحة واسمها وخبرها، فيجب تأخيرها وتقديم الخبر؛ لأن (أن) المفتوحة لا تأتي في بداية الكلام (شرح الاشموني: ج1، ص204، ودراسات نقدية: ص143)، نحو: (في رأيي أنك قائم) والتأويل (في رأيي قيامك) وهذه القاعدة استندت إلى التركيب أيضاً، إذ وجب تقديم الخبر اعتماداً على عدم جواز بدء الكلام بـ(أن).

ح- إذا كانت دلالة الجملة مفهومة عند التقديم، وقد يختلف فهمها إذا تأخر الخبر نحو: (الله دركٌ) فالمراد منها التعجب المقصود(النحو الوافي: ج1، ص504 والجملة الاسمية: ص57)، ومضمون هذه القاعدة دلاليًا، إذ تتوقف دلالة الجملة على تقديم الخبر، فإن تأخر أعطى دلالة غير مقصودة في الكلام .

المطلب الثالث: امتناع التقديم :

يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في مواضع كثيرة، من أهمها:

أ- إذا تساوى كلاهما في التعريف أو التنكير ولا يوجد قرينة تأمن اللبس(والجملة الاسمية: ص54، ودراسات نقدية: ص144) نحو:(محمدٌ أخوكٌ)، و(أخوكٌ محمدٌ)، وبناء هذه القاعدة على التركيب الذي يوجب علينا ان يكون الأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر، ولكن إن كانت هناك قرينة تميز المبتدأ من الخبر جاز التقديم والتأخير، نحو: (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ)، أو (حاضرٌ رجلٌ صالحٌ) (اوضح المسالك: ج1، ص205، وشرح الاشموني: ج1، ص199).

ب- إذا كان تقديم الخبر يؤدي الى التباس المبتدأ بالفاعل(والنحو الوافي: ج1، ص494، ودراسات نقدية: ص144) نحو: (زيد قام) فإذا تقدم الخبر تحولت الجملة من الاسمية الى الفعلية نحو: (قام زيد) وقد نتج هذا الالتباس عن التركيب الذي يتضمن تقديم الفعل على الفاعل وتقديم المبتدأ على الخبر استناداً الى الرتبة وإلى تركيب الجملة على حسب ما يتصدرها .

ت- مما له الصدارة في الكلام (في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص149، والتطبيق النحوي: ج1، ص109) إما بنفسه نحو: (متى صلاة العشاء؟)، أو بغيره نحو: (لزيد قائم) ففي الأولى جاء اسم استفهام، وفي الثانية اتصلت به (لام الابتداء)؛ لذا كانت القاعدة مُستندة إلى أساس تركيبى يتضمن ما له الصدارة في الكلام .

ث- أن يكون الخبر محصوراً بـ (إلا) أو (إنما) (ودراسات نقدية: ص143، والجملة الاسمية: ص53) نحو قوله تعالى: {وما محمد إلا رسول} (سورة آل عمران آية 144) إذ حُصر صلى الله عليه وسلم في الرسالة، وفي قوله تعالى أيضاً: {إنما أنت نذير} (سورة هود آية 12) إذ حُصر المخاطب وهو الرسول عليه الصلاة والسلام في كونه (نذيراً) وهذه القاعدة تتبع الدلالة، لأنها تستند إلى المعنى؛ فلو تقدم الخبر لتغير المعنى .

ج- إذا اقترن الخبر بالفاء أو الباء الزائدة، أو كان خبراً لـ (منذ و منذ) إذا أعربنا مبتدأين فيجب تأخيره نحو: (الذي ينصحني فمخلص)، و(ما شريف بكاذب)، و(ما سافرت مذ أو منذ شهرين) (النحو الوافي: ج1، ص497، والتطبيق النحوي: ص110)، وبناء هذه القاعدة على التركيب الذي يوجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .

ح- إذا كان المبتدأ مفصلاً عن الخبر بضمير فصل (التطبيق النحوي: ج1، ص110، والجملة الاسمية: ص55)، نحو قوله تعالى: {وأولئك هم المفلحون} (سورة البقرة آية 5) و(خالد هو الرجل)، وقد جاءت هذه القاعدة مستندة إلى الدلالة، إذ إن الضمير هو نفسه المبتدأ في المعنى، وإنما جاء الضمير للتأكيد، والتأكيد غرض دلالي يزيد من معنى الجملة .

المبحث الثاني

الجملة الفعلية

الرتبة :

"يُقصد بالرتبة النحوية: الموقع الأصلي الذي تكون عليه المفردات النحوية" (قضايا الإسناد، علي كنعان بشير، جامعة الموصل، 2006: ص169)، فهي وصف لمواقع المفردات النحوية في التركيب الكلامي، فكل كلمة تأخذ مواضعها الخاص بالجملة، فتترابط بعضها ببعض وظيفياً على أساس موقعها في الجملة (ينظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل: ص98).

تعدّ الرتبة جزءاً من النظام النحوي لما تؤديه من ارتباط بين الكلمتين، بحيث تكون إحداهما أولاً، والأخرى ثانياً، فالأولى طالبة والثانية مطلوبة.

ويُعدّ سببويه أول من لفت الانتظار إلى معنى التقديم والتأخير وسره البلاغي إذ يقول في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك:

ضربَ زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه اهم، وهم ببيانه اعنى" (الكتاب: ج 1، ص 34)، فكلامه عن التقديم والتأخير كثير في كتابه، فتأخير الفعل جائز عنده غير ان تقديمه أولى وأفضل، يقول في ذلك: "فتقول أضربت زيداً أم قتلته فالبدء بالفعل ههنا احسن، لأنك إنما تسأل عن احدهما لا تدري أيهما كان ولا تسأل عن موضع احدهما" (الكتاب: ج 3، ص 171)، لذا كانت مواقع الكلمات رتباً بعضها أسبق من بعض، فرتبة العمدة قبل رتبة الفضلة، ورتبة المبتدأ مثلاً قبل رتبة الخبر، والفعل قبل الفاعل، وإذا كانا فضلتين فرتبة المفعول الأول قبل رتبة المفعول الثاني، فترتيبها يتجه نحو الاستقرار، لأن النحو يوجب على الكلمات ترتيباً لا يتغير (ينظر: القرينة في اللغة العربية، ص 99)،

ولذلك التزمت عناصر الجملة الفعلية بتعريف معين، فالفعل يأتي أولاً ثم الفاعل ثانياً ثم المفعول بعده، فإن وضعت كل ذي مرتبة بمعناها فقد أجريت على الأصل، وإلا دخلت في باب التقديم والتأخير لضرب من التوسع والاهتمام به (ينظر: القرينة في اللغة العربية: 56)، وقد فصل القول في مراتب الجملة الفعلية ابن يعيش فقال: "رتبة الفعل يجب أن تكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً" (شرح المفصل: ج 1، ص 76) ويعد أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب المهمة في اللغة العربية لاتصاله بالمعنى، فقد يقتضي المعنى تقديم المفعول على فعله تلبية لحاجة السامع واهتمامه، نحو: (كتاباً قرأت) لمن يعرف أن المتكلم قد قرأ، ولكنه يريد معرفة ما قرأه أكتاب أم مجلة؟ (ينظر: الأساليب النحوية عرض وتطبيق، محسن علي عطية: ص 280).

ويشمل الحديث عن الترتيب في الجملة الفعلية اربعة جوانب هي :

أولاً: الرتبة بين الفعل والفاعل .

ثانياً: الرتبة بين الفاعل والمفعول .

ثالثاً: الرتبة بين الفعل والمفعول .

رابعاً: الرتبة بين المفاعيل.

وقد جعلت لكل جانب من الجوانب مطلباً خاصاً به فكان هذا المبحث على خمسة مطالب أربعة في جوانب الترتيب وواحد في التطابق.

المطلب الأول: الرتبة بين الفعل والفاعل :

أجمع البصريون (اسرار العربية، الانباري، ج1، ص79-81، وعلل النحو، ج1، ص272، واللباب، ج1، ص149) على منع تقديم الفاعل على الفعل، فذهبوا إلى وجوب تأخير الفاعل، فلا يُقال: (زيدٌ قام) على أن (زيد) فاعل، بل يجب كونه مبتدأ، لذا كان حكم تأخر الفاعل عن الفعل واجباً في عُرف النحاة "لئلا يلتبس أمره بالمبتدأ لكونهما يشتركان في صحة وقوع كل منهما موقع المسند إليه بوصفهما اسمين" (أمن اللبس، ص194)، ومن ثم يتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي.

وقد احتج البصريون بما يأتي :

- 1- إنَّ الفاعل منزَّل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل (أسرار العربية، ج1، ص79).
- 2- اختلاف حال الفعل فيما لو كان الفاعل المتقدم مثني أو جمعاً، فلو كان المقدم فاعلاً لطابق فعله، نحو: (الزيدان قام) و(قام الزيدون)، دلالة على أنَّ المتقدم مبتدأ، فلو كان الاسم المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر لوجب الإفراد في الفعل (أسرار العربية، ج1، ص81، وعلل النحو، ج1، ص272).
- 3- ومن أحكام الفاعل على وفق نظرية العامل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده، فلا يجوز أن يُقال: (زيدٌ قام أبوه) على جعل (زيد) فاعلاً، بل يجب كونه مبتدأ لأنَّ فاعل (قام) هو (أبوه)، والفعل لا يرفع فاعلين (المقتضب، ج4، ص128، واللباب، ج1، ص150).

أما الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل على المسند (اللباب: ج1، ص230، وشرح الكافية الشافية: ج1، ص358)، مستدلين في ذلك بشاهد شعري:

ما لِلجَمالِ مَشئُها وَئيداً أَجندلاً يَحْمَلنَ أمَّ حَديداً (الاعاني، الاصفهاني: ج15، ص309)

فقدَّم الفاعل (مشئُها) على عامله (وئيدا)، أما البصريون فألوه بأن (مشئُها) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (ومشئُها ثبت وئيدا) (شرح الاشموني: ج1، ص389، وهمع الهوامع: ج1، ص576).

و وافقهم في ذلك من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص91) والدكتور إبراهيم السامرائي الذي يرى أنَّ القضية لا تخرج عن كونها إسناداً بين طرفي الجملة، فحدَّ الجملة الفعلية عنده ما كان المسند فيها فعلاً، فليس ثمة فرق بين قولنا: (محمد سافر) و(سافر محمد) من الناحية النحوية، إنَّما الفرق من الناحية الأسلوبية، وهي ليست من مقتضيات المادة النحوية، بل من مقتضيات الأسلوب (الفعل زمانه وأبنيته، ابراهيم السامرائي: ص56).

وممن وافقهم من المحدثين أيضاً الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي في كتابه (نحو الفعل)، فيرى أن تقديم الفاعل بالابتداء لا يُغير من تركيب الجملة، قال "وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب، فقد أجازته نحاة

الكوفة، وهو في اللغات الحديثة، وما تحدرت عنه من لغات مألوف" (نحو الفعل، الجواربي: ص85، وينظر: دراسات في النحو: ص398).

والجملة الفعلية عنده تلك "التي أسند فيها الفعل إلى الاسم، وهو الفاعل، ولا يعني تقديم الفاعل أو تأخيره إلا الاهتمام به في مثل قولنا: (زيدٌ قام) أو الاهتمام بما أسند إليه، وهو الفعل كقولنا: (قام زيدٌ)" (دراسات في النحو: ج1، ص400).

وبعد ذلك نقول إن تقدم الفاعل على فعله ليس بالأمر المردود أو المخل، وإنما هو من مقتضيات الصناعة النحوية لا مما يقتضيه المعنى، لذا فالأمر متعلق بالتركيب لا بالمعنى، وفي ذلك يقول ابن يعيش "وفي جملة الفاعل في عُرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة في النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو: (أقام زيدٌ) و(سيقوم زيدٌ) و(هل يقوم زيدٌ) ف(زيدٌ) في جميع هذه الصور فاعلٌ من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدمٌ عليه سواءً فعل أم لم يفعل، ويزيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: (زيدٌ قام)، لم يبقَ عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأً وخبراً مُعرّضاً للعوامل اللفظية" (شرح المفصل: ج1، ص74).

المطلب الثاني: الرتبة بين الفاعل والمفعول:

الأصل في بناء الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولاً، ثم الفاعل بعده، ومن ثم المفعول به، وهذا هو الترتيب الطبيعي في الجملة الفعلية، ويمكن في بعض الأحيان أن يتقدم المفعول على الفاعل خطوة، فيتوسط بين الفعل وفاعله، وقد يكون الترتيب فيها واجباً، أو جائزاً، وهو ما سنوضحه على النحو الآتي:

أ- وجوب تقدم الفاعل على المفعول:

إنَّ تقديم الفاعل على المفعول فيه أوجه لكون الفعل (الحدث) يحدث من الفاعل، فصار أحق بالتقديم من المفعول، وأنَّ الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول نحو: (سمع زيد) فكُوناً تركيباً مستقلاً تاماً في المعنى، فيصير المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل يمكن الاستغناء عنه (علل النحو: ج1، ص269)، ومن هنا جاء وجوب تقديم الفاعل على المفعول على النحو الآتي:

1- إذا حدث لبسٌ لم يتبين معه الفاعل من المفعول، لعدم ظهور العلامة الإعرابية، وغياب العلاقة اللفظية أو المعنوية، فوجب حينها التزام الترتيب المألوف، نحو: (ضرب موسى عيسى) لفقدان القرينة التي تمنع التباس الفاعل بالمفعول (4)، وجاء في ذلك قولهم: "فأما إذ كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدم، والمفعول المؤخر، كقولك: (ضرب موسى عيسى)، فإن نُعت أحدهما بما يتبين فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير لزوال اللبس، نحو: (ضرب عيسى الظريف موسى)" (علل النحو: ج1، ص271).

- 2- أن يحصر المفعول بـ(إلا) أو(إنما) لأنه لو قدم المفعول على الفاعل لانقلب المعنى المراد، نحو: (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً)، ومثله: (إنما ضرب زيدٌ عمراً) (توضيح المقاصد: ج2، ص595، وأوضح المسالك: ص103-105)
- 3- أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور، والمفعول اسماً ظاهراً، نحو: (أكرمتُ زيداً)، فلو كان محصوراً وجب تأخيره، نحو: (وما ضرب زيداً إلا أنا) (شرح ابن عقيل: ج2، ص100).
- 4- إذا كان كُلاً من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً، نحو: (أكرمتك، استقبلته) وذلك لأن تأخير الفاعل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله (الجملة الفعلية: ص94).
- ب- وجوب تقديم المفعول على الفاعل:
يجب تقديم المفعول على الفاعل وحده، في المواضع الآتية :

- 1- إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً (توضيح المقاصد: ج2، ص595، والجملة الفعلية: ص94)،
- 2- أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، نحو: (ضرب زيداً غلامه) (الخصائص: ج1، ص295، وتوضيح المقاصد: ج2، ص595).
- 3- أن يكون الفاعل محصوراً بـ(إلا) أو بـ(إنما)، نحو: (ما ضرب زيداً إلا عمرو)، و(إنما ضرب زيداً عمرو) (توضيح المقاصد: ج2، ص595).
- ت- جواز التقديم والتأخير:
يجوز تقديم المفعول على الفاعل أو تأخيره إذا كان كل منهما مميز بدلالته ومعناه فيكون حافظاً للبس، كقولنا: (كسر موسى العصا) فيُعرف الفاعل من المفعول عن طريق المعنى، ومعلوم أن المراد بـ(موسى) الكاسر، وبـ(العصا) المكسورة (مسائل خلافية، العكبري: ج1، ص112)، فعلاقة (موسى) بـ(العصا) علاقة الفاعلية، وكذلك (خرق الثوب المسمار)، لذلك جاز أن يتقدم الفاعل أو يتأخر مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها، لأن كلاً منهما معروف ومفهوم (أمن اللبس: ص201)، "إن كان أحد الاسمين لا يصح أن يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً جاز التقديم والتأخير؛ لأن هذا المعنى بين في الإعراب، نحو: (كسر الحبل العصى) فالكسر إنما يقع على العصا دون المرأة، فيجوز التقديم والتأخير" (علل النحو: ج1، ص271).

وبعد عرض ما قرره اغلب النحاة من رتب نحوية بين طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، يُمكننا أن نقول: إن النحاة انطلقوا من ضبط قواعد لغتهم وبيان أصولها من مسألتي العامل والرتبة اللتين تمثلان مجالاً تجريبياً مفتوحاً متلازماً، فالتأمل فيما عرضناه يلحظ ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بفكرة العامل، وهو ما دفع بوجود مسافة بين التنظير والتطبيق، وأصبحت صحة التراكيب تُقاس بمقاييس غاية في التجريد كمنع تقدم المفعول على العامل، وعدم الفصل بين العامل والمفعول بأجنبي وغيرها، ليؤكد لنا أن النحاة قد انطلقوا في بيان أحكامهم التركيبية للإسناد الفعلي من أسباب تركيبية مع أن التركيب يتخطى عتبة الشكل إلى المعنى الوظيفي الذي تتحكم فيه إلى جانب الرتبة والإعراب، العلاقات التركيبية والسياق، وإن سعى النحاة في الوقت

نفسه إلى إخراج بعض الأحكام من تركيبها، وتوجيه الاهتمام إلى ما يحمله التركيب الفعلي من علاقات دلالية كثيرة من الحصر المتحقق من أداة القصر التي تحمل نفيًا وإثباتًا .

فلو قلنا: (ما شتمت خالدًا) و(ما خالدًا شتمت) ففي الجملة الأولى نفيت الشتم عن خالد ولم تثبته لغيره، فقد تكون شتمت غيره أو لا، أما قولنا: (ما خالدًا شتمت) فإن معناه أنك نفيت الشتم عن خالد، وأثبت وقوعه على غيره، أي أنا لم اشم خالدًا بل شتمت غيره؛ لذا يصح أن نقول: (ما شتمت خالدًا وغيره)، ولا يصح أن نقول: (ما خالدًا شتمت) معناه شتمنا غيره (معاني النحو، فاضل السامرائي: ج2، ص510)، ومثله الاختصاص، وهو من أبرز أغراض المفعول به بل في عموم مسائل التقديم، وجاء قول الزمخشري مفسراً قوله تعالى: {إياك نعبد وإياك نستعين} (سورة الفاتحة من الآية 5)، وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كما في قوله تعالى: {قل أغير الله تأمرؤني أعبد} (سورة الزمر من الآية 64)، وقوله جلّ وعلا: {قل أغير الله أبغي ربًا} (سورة الأنعام من الآية 164)، والمعنى "نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة" (الكشاف، ص56).

فالعلامة الإسنادية ما هي إلا تفسير علاقة محدث بحدث، أو سبب بسبب (الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: ص18)، وأن رتبة المفعول به وما شابهه من متعلقات متغيرة بحكم الوظائف النحوية والدلالية التي يتحكم فيها المتكلم والسامع في الوقت نفسه، وخير دليل على ذلك قول ابن جني: "ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول به أن يكون فضلة وبعد الفاعل، ك(ضرب زيد عمراً)، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضرب عمراً زيداً) فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبة، فقالوا: (عمراً ضرب زيد)، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: (عمرو ضربه زيد) فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا: (عمرو ضرب زيداً) فحذفوا ضميره وتونوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة" (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: ج1، ص65).

المطلب الثالث: الرتبة بين الفعل والمفعول:

الأصل في الجملة أن يلي الفعل الفاعل الذي يليه المفعول به على وفق الصناعة النحوية التي تحتم تأخر بقية المتعلقات عن الفعل، وإن حصل تسامح في تقديمها وتأخيرها بشرط أن يحافظ على أمن اللبس، ويتجنب التعقيد (أمن اللبس: ص199).

وفي ضوء ذلك يمكن لنا أن نقسم التقديم والتأخير على أقسام ثلاثة هي :

الاول: وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل :

الأصل أن يتقدم الفعل على جملته، ومع ذلك هناك من المواضع يرد فيها الترتيب مخالفاً للأصل على النحو الآتي:

- 1- إذا تضمن شرطاً، نحو: (من تكرم أكرمه)، و(أيهم تضرب اضربه) (شرح ابن عقيل: ج2، ص97، وهمع الهوامع: ج2، ص8).
- 2- أن يكون مستحقاً للصدارة بنفسه، كما في قولهم: (مَنْ رأيت؟) و(أيهم لقيت؟) و(متى قديمت؟)، أو أن يُضاف إلى استفهام، نحو: (غلام مَنْ رأيت؟) (مغني اللبيب: ج1، ص767، وشرح التصريح: ج1، ص418).
- 3- أن يقع الفعل بعد الفاء المقصود بها الجزء الواقعة في جواب (أما) الظاهرة أو المقدره، ولم يفصل بين أما والفاء بفواصل (شرح التصريح: ج1، ص418، وحاشية الصبان: ج2، ص79)، ومثال الواقعة بعد (أما) المقدره في قوله تعالى: "و ربك فكير، وثيابك فطهر، و الرجز فأهجر" (سورة المدثر الآيات 3 - 5)، ومثال الواقعة بعد (أما) الظاهرة، كما في قوله تعالى: "فأما اليتيم فلا تقهر، و أما السائل فلا تنهر" (سورة الضحى الآيات 9-10)، ويقدم المفعول به في هذه الآية وجوباً حتى لا تقع الفاء بعد (أما) الملقوطة أو المقدره مباشرة من دون فصل (الجملة الفعلية: ص101).
- 4- أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لوجب اتصاله، نحو قوله تعالى: " إياك نعبدُ" (سورة الفاتحة آية 5) أو (إياك سألت).

الثاني: امتناع تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

ويمتنع تقديمه على الفعل في مواضع معينة هي:

- 1- إذا كان الفعل يفيد التعجب، نحو: (ما احسن صدق النضال، وما أكرم كفاح الابطال) فالمفعول به (صدق - وكفاح) فلا يصح ان يتقدم المفعول لأنه واقع في حيز ما التعجبية وانه منصوب بالفعل المتقدم عليه (الجملة الفعلية: ص101)
- 2- إذا كان الفعل مسبوقاً بـ(أن) المصدرية الناصبة، نحو: (يرضني أن تؤدي واجبك) فالمفعول به (واجبك) لا يمكن أن يتقدم على الفعل حتى لا يكون فاصلاً بين الفعل و(أن) المصدرية، كما لا يصح أن يتقدم على (أن) والفعل لأنه واقع في حيزها ولا يجوز تقديمه عليها (الجملة الفعلية: ص102).
- 3- ان يكون الفعل مجزوماً بإحدى الأدوات الجازمة غير الشرطية أي التي لا تقيد الشرط (الجملة الفعلية: ص102)، نحو: قول النابغة الذبياني:
لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها
مُرَدَفَاتٍ على أعقابِ أكوارِ (ديوان النابغة الذبياني:
ص123) فقد وقع الفعل (اعرف) بعدها في محل جزم، و(ربرباً) هي المفعول به ولا يجوز تقديمه، ولا أداة شرط طلبية وتعرف بإنزال المسبب منزلة السبب كقولك لابنك: (لا اسمعك تقول هذا) فتوجه النهي لنفسك وهو معناه (لا تقل هذا) (الجملة الفعلية: ص102).

4- إذا كان مفعولاً لفعل الشرط، نحو: "من يعمل سوءاً يجز به (سورة النساء من الآية 123) فلا يصح تقديم المفعول به (سوءاً) لأنه واقع في حيّز فعل الشرط وأداته (الجملة الفعلية: ص102). وإذا ما نظرنا في مسألة امتناع التقديم نجدها تخص التركيب، والتععيد الذي فرض هذا التركيب .

الثالث: جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

وذلك في نحو (علياً أكرمتُ، وأكرمتُ علياً) وأيضاً نحو: "فريقاً كذبتُم و فريقاً تقتلون (سورة البقرة من الآية 87) أي انه جائز التقديم إن لم يُحدث تقديمه لبساً في الجملة، وإذا كان القصد منه ابراز غرض بلاغي معين، إذن الواضح من هذا التقديم و تجويزه من قبل النحاة هو اضافة دلالة أخرى إلى دلالة التركيب.

المطلب الرابع: الرتبة بين المفاعيل:

وذلك إذا كان الفعل ناصباً لأكثر من مفعول به، أي أنه متعدٍ لمفعولين أو لثلاثة مفاعيل، فإن الاحق بالتقديم هو المفعول به الأول، فإذا ما نظرنا إلى الافعال المتعدية لمفعولين فنجده مبتدأ في الاصل مع (ظن) وفاعل في المعنى مع (اعطى)، وفيه حكمان:

الأول: وجوب تقديم المفعول به الأول:

وذلك في مواضع هي:

- 1- ان يكون اللبس غير مأمون، فيجب تقديم المفعول به الأول لأنه الاحق بالتقديم نحو: (ظننت سعيداً خالداً) إن كان سعيداً هو المظنون بأنه (خالدٌ).
- 2- إن يكون احدهما اسماً ظاهراً والآخر ضميراً فيجب تقديم الضمير، وتأخير الظاهر، ويكون الضمير هو المفعول الأول نحو: (أعطيتك درهماً) و(الدرهم أعطيته سعيداً).
- 3- أن يكون أحدهما محصوراً فيه الفعل، فيجب تأخير المحصور وتقديم الآخر على أنه هو المفعول به الأول أو الثاني، نحو: (ما أعطيتُ سعيداً إلا درهماً) و(ما أعطيت الدرهم إلا سعيداً)(جامع الدروس العربية: ج3، ص14).

أما إن كان المفعول به الأول مشتملاً على ضمير يعود على المفعول به الثاني، فيوجب هذا تقديم المفعول الثاني وتأخير الأول لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أما إذا كان العكس بأن كان الضمير متصلاً بالمفعول الثاني وعائد على المفعول به الأول، فهنا جواز تقديم الأول وتأخيره، لأنه وإن تأخر لفظاً فهو متقدم رتبة، نحو: (أعطيتُ التلميذ كتابه) و(أعطيت كتابه التلميذ) (جامع الدروس العربية: ج3، ص15).

الثاني: جواز تقديم المفعول الأول وتأخيره:

وذلك إن كان اللبس مأموناً في الجملة، نحو: (ظننتُ البدرَ طالعاً) و(أعطيتُ سعيداً الكتابَ) ويجوز (ظننتُ طالعاً البدرَ) و(أعطيتُ الكتابَ سعيداً) (جامع الدروس العربية: ج3، ص14).

نتائج البحث :

- 1- إن جوهر التقديم و التأخير يعتمد في الأساس الشكل ؛لأن تقديم لفظ معين على لفظ آخر لا يكون إلا بوجود الترتيب أو الرتبة و هذا الترتيب أغلبه شكلي .
- 2- إن التقديم و التأخير في الجملة الاسمية قائم بين المبتدأ و الخبر و فيه حكمان : الجواز ، و الوجوب و في هذين الحكمين ما يستدعي الدلالة و هناك ما يستدعي الشكل فقط و لا دخل للمعنى فيه ، و من ذلك وجود ضمير متصل بالمبتدأ فيلزم ذلك تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً .
- 3- إن التقديم و التأخير في الجملة الفعلية قائم بين أركانه الثلاث و لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل كما في نحو : "حضر محمد" إذ لا يمكن تقديم محمد لأنه إن تقدم تحول إلى مبتدأ و تغيرت الجملة من الفعلية إلى الاسمية و ضابط هذه القاعدة شكلي لفظي لا علاقة له بالدلالة لأن محمد من ناحية المعنى هو من قام بالحضور سواء تقدم أو تأخر .
- 4- إن أغلب القواعد التي بُنيت على الرتبة هي شكلية استندت إلى موقع اللفظة في الكلام .
- 5- إذا كان التقديم و التأخير يخص الأغراض البلاغية التي يريد بها المتكلم كالتنبيه و الاهتمام ... فهي غالباً ما تكون دلالية .

التوصيات :

توصي الباحثة من لديه اهتمام بالجانب النحوي في علوم اللغة العربية بأن يولوا القاعدة النحوية شيء من اهتمامهم لأنها أساس علم النحو و من الجيد أن يكون للمؤسسات العلمية دوراً في تشجيع طلبية الدراسات العليا و الباحثين للخوض في دراسات تخص التععيد .

المصادر و المراجع :

- 1- اثر التقديم و التأخير في المعنى عند النحويين ، لطفي عمر ، بحث منشور في مجلة الأندلسي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد الثاني ، المجلد السابع ، مارس 2014 م .
- 2- دلائل الاعجاز ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن الجرجاني، تح : محمود محمد شاكر،(د.ط) ،(د.ت) .

- 3- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المعروف بان عقيل (ت : 769هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ط 20 ، 1400 هـ - 1980 م
- 4- الجملة العربية وتأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر - عمان - الأردن ، ط 2 ، 1430 هـ - 2009 م .
- 5- الجملة الاسمية ، د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار - القاهرة ، ط 1 ، 1428 هـ - 2007 م .
- 6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، جمال الدين ، ابن هشام (ت : 761هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (د.ط) ، (د.ت) .
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت : 577هـ) ، دون تحقيق ، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 1424هـ- 2003 م .
- 8- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت : 616هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق ، ط 1 ، 1416هـ- 1995م.
- 9- اللوحة في شرح الملحّة : محمد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر الجذامي ، شمس الدين، المعروف بابن الصانغ (ت : 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط/1، 1424هـ/2004م.
- 10- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت : 900هـ) دون تحقيق ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط 1 ، 1419 هـ- 1998 م .
- 11- النحو الوافي ، عباس حسن (ت : 1398هـ) ، دار المعارف ، ط 15 ، (د.ت).
- 12- دراسات نقدية في النحو العربي : عبد الرحمن محمد أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1957 م .
- 13- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، ط 1 ، 1386 هـ - 1966 م .
- 14- التطبيق النحوي ، د.عبد الراجحي ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1420 هـ - 1999 م .

- 15- قضايا الإسناد في الجملة العربية ، علي كنعان بشير (رسالة ماجستير) جامعة الموصل – العراق ، 2006 م .
- 16- القرينة في اللغة العربية ، كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة – المملكة الاردنية الهاشمية ، ط 1 ، 2009 م .
- 17- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، تحقيق : د. ابراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق – سوريا ، ط 1 ، 1434 هـ - 2013 م .
- 18- الأساليب النحوية عرض وتطبيق ، محسن علي عطية ، دار المناهج ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 1427 هـ - 2007 م .
- 19- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت : 577 هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح قدار ، دار الجيل – بيروت ، ط 1 ، 1995 م .
- 20- علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت : 381هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ، ط 1 ، 1420 هـ - 1999 م .
- 21- المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالميرد (ت : 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت ، (د.ط) (د.ت) .
- 22- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : 911هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر ، (د.ط) (د.ت).
- 23- الفعل زمانه وأبنيته ، ابراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1983 .
- 24- نحو الفعل ، احمد عبد الستار الجوارى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 1 ، (د.ت) .
- 25- دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلوي، موقع اتحاد كتاب العرب .
- 26- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت : 749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط 1 ، 1428 هـ - 2008 م.
- 27- الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار – القاهرة ، ط 1 ، 1428 هـ - 2007 م .
- 28- الخصائص ، أبي الفتح عثمان بن جني (ت : 392 هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، (د . ت) (د . ط) ، و ط 4 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د . ت) .

- 29- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت : 538 هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، (د.ط) (د.ت) .
- 30- الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية ، د. دليلة مزوز، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الاردن ، ط 1 ، 2011 م .
- 31- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1420هـ- 1999م ، (د.ط) .
- 32- جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت : 1364هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط 28 ، 1414 هـ - 1993 م .